مقدمة

تعد أوروبا من اهم قارات العالم تأريخياً واستراتيجياً ، نظراً لما تحمله من معنى جغرافي واقتصادي واجتماعي وسياسي مهم ، فهي القارة التي تجمع بين العديد من الأضداد ، اندلعت على اراضها حربان عالميتان ساخنتان والثالثة باردة أوشكت على ان تدفع بالدول الاوربية نحو الهاوية نتيجة الازمات التي أوشكت على ان تدفع بالدول الاوربية نحو الهاوية نتيجة الازمات التي اوشكت على الانفجار، وبالرغم من الحروب والدمار التي شهدتها القارة ، فانها استطاعت ان تتناسى الماضي المؤلم ،والعمل على بلورة مشروع وحدوي يقوم على اساس التعاون بين الدول ونبذ الخلافات والانقسامات القطرية والاتجاهات السياسية اثناء الحقبة الماضية ، والسير نحو عالما اكثر تقدما ، حتى اضحت كيانا ذا شخصية قانونية مستقلة واضح المعالم عرف بالاتحاد الاوربي .

الا ان ذلك يبقى ضمن مجال الجدل العلمي النظري في قياس مدى كفاءة هذا الاخير الذي سيستمر مكان نقد في حساب القدرات في النظام الدولي . ففي الجانب السياسي فان الوصول الى اقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول اوروبا يعتبر من مدلول الوقائع والحقائق هو اقرب الى الاستحالة من الصعوبة ، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والامنية التي ضهرت بعد بعد تشكل الاتحاد بصورته الحاضرة ، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول الى توجه سياسي موحد بين الدول الاعضاء يعبر عن موقف الاتحاد الاوروبي خاصة بين المحور الفرنسي _ الالماني وبرطانيا ذات القرارات الاطلسية .

ان قصة انضمام برطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ؛ كانت بنفس قدر دراميات سيناريوهات خروجها المطروح من الاتحاد الاوروبي هذا ماتنبا به الرئيس الفرنسي "شارل ديغور" امام نحو الف شخص من الدبلوماسيين وكبار رجال الدولة الفرنسية عندما قال : " ان برطانيا تمتلك كراهية متجذرة للكيانات الاوروبية "، وحذر من ان فرض برطانيا كعضو من السوق الاوربية المشتركة سوف يؤدي الى تحطيمه . فلقد تميزت العلاقة البرطانية_ الاوربية قبل الاستفتاء البرطاني على مغادرة الاتحاد الاوربي ، بحالة يمكن وصفها بعدم الارتياح المتبادل القائمة على تاريخ طويل من عدم ثقة ، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين برطانيا والجماعة الاوربية .

أهمية الدراسة :

الاهمية العلمية :

اولاً كون هذا الموضوع يندرج ضمن مجال دراستنا كطلبة في العلاقات الدولية، ثانياً يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم المثيرة للجدل في العلاقات الدولية وهذا نظراً لأهميته ، فهو ذو قيمة انسانية ملازمة للانسان

منذ القدم على اساس انه يمثل دافعاً طبيعياً يوجه سلوك الافراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف .ومحاولة الوصول الى السياسة الدفاعية الأمنية الجديدة التي سينتهجها الاتحاد الاوروبي في ظل الانسحاب البريطاني .

اهداف الدراسة :

_التعرف على انعكاسات الانسحاب البريطاني على السياسة الامنية الدفاعية الأوروبية

_معرفة أهم المحطات المستقبلية التي سيؤول إليها الاتحاد الأوروبي من خلال الضعف الذي سيسود هذا الاخير وزيادة الضغوطات على المحور الفرنسي الألماني .

_مصير الأمن الأوروبي بين الحلم والواقع بين أمن أوروبي مستقل عن حلف الناتو أو بين الارتباط الدائم به والتبعية الأطلسية .

_التأكد من أن الأمن الأوروبي لم يكن يوماً أمناً بريطانياً بالدرجة الأولى وأن الاتحاد الأوروبي يتميز بثقل امني لا بأس به سيمكنه من متابعة مشواره الأمني بعيداًعن بريطانيا وهو فقط يحتاج لبضعة وقت لتبيان قدراتها الأمنية الدفاعية المشتركة في حلة جديدة ليس التي كانت عليها من قبل .

الإشكالية :

تتمتع بريطانيا بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي ، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا ، وأنها تعتبر ثاني قوة اقتصادية واكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الاوروبي سواء في مجال الصناعات الحربية أو من حيث عدد الجيوش العسكرية أو من حيث النفقات المالية العسكرية . وعلى هذا الاساس تطرح الاشكالية التالية :

كيف سيؤثر الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الاوروبي ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية بعض الاسئلة الفرعية والمتمثلة في :

١- ما هي طبيعة العلاقات بين بريطانيا والمجموعة الأوروبية ؟.

٢- ماهو مصير الأمن الاوروبي بعد الانسحاب البريطاني ؟ وهل ستكون هناك استقلالية تامة ام سيبقى أمناً أوروبياً مروهناً أطلسياً تحت المظلة الأمريكية .

الفرضيات :

١- إن سيناريو الخروج البريطاني الذي كان متوقعاً دفع كلا من القوتين الأبرز في الاتحاد (ألمانيا / فرنسا) اقتصادياً وعسكرياً لمزيد من التعاضد والتنسيق وذلك من خلال وضع خطة لتعويض فقدان النفوذ البريطاني، وخاصة على الصعيد العسكري والسياسي .

٢- يسعى الاتحاد الاوروبي ان تكون العلاقة الامنية بينه وبين بريطانيا موسعة في إطار اتفاقيات امنية جديدة مع الالتزام بالمشاريع السابقة .

مجال الدراسة وحدود الاشكالية :

حددت الفترة الزمنية للدراسة بعد الاستفتاء البريطاني ، لأنها تعتبر فترة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أين بدأ هذا الأخير في اتخاذ التدابير اللازمة في ظل هذا الخروج كما سترجع الدراسة إلى فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة ، للضرورة العالمية من اجل المقارنة بين سلوكيات هذه الوحدات في فترات زمنية مختلفة .

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها :

المنهج الوصفي : وذلك من خلال وصف الظاهرة الأوروبية أثناء الوجود البريطاني وفي ظل انسحابه .

المنهج التاريخي : وذلك من خلال البحث في العلاقات كيف كانت داخل الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الاختلافات وتأثيرها على صناعة القرار .

المنهج المقارن : وذلك من خلال مقارنة المسألة الأوروبية في فترتين زمنيتين مختلفتين أي قبل الانسحاب البريطاني وبعد الانسحاب

المبحث الاول

العلاقات التاريخية الاوربية البريطانية

اتسمت العلاقة الاوربية البريطانية بحالة يمكن وصفها بالمتغيرة او عدم الارتياح المتبادل والقائمة على تاريخ طويل من السياسات المختلفة ، وعدم الانسجام في اغلب التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الاوربية لذلك أرتأينا تقسيم المبحث على وفق الشكل الاتي :-

المطلب الأول

العلاقات التاريخية الاوربية البريطانية

مرت العلاقة الاوربية البريطانية بمواقف متأرجحة منذ السنوات الاولى لتأسيس الجماعة الاوربية ،فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخسارة بريطانيا لمعظم مستعمراتها حاولت اعادة موقعها ليس من خلال الاشتراك مع الدول الوربية بل من خلال التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية .فضلاًعن قيام فرنسا لعقد اتفاق مجلس أوربي عملت بكل السبل لضم بريطانيا لهذا المجلس . لما كانت بريطانيا ذا اهمية سياسية واقتصادية في أوربا .اذ لم تكن فرنسا ترغب في خسارة بريطانيا فوقع الاتفاق في أيار (١٩٤٩).ولكن الموقف البريطاني لم يكن ثابتاً . على الرغم من التغير الذي حدث بعد عام (١٩٥٩) عند توقيع أتفاقية استوكهولم للتجارة الحرة ، الا ان الرفض متأنياً من رابطة (الكومنولث) [١] البريطانية وكذلك النظام الزراعي البريطاني والشك في المؤسسات فوق القومية . ولكن بريطانيا اعادت التفكير في سياستها في الانضمام بعد عام (١٩٦١) وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ماكميلان) االذي اعلن (ان بريطانيا تنوي طلب العضوية في الجماعة وأنها ترغب في ان تكون أحد اعضائه لتحقيق مصالحها ومصالح الدول الكومنلوث ودول منطقة التجارة الحرة) [٢] .

---

(١) الكومنلوث : - رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنلوث بالانكليزية (common wealth of Nations) ويرمز لها CN معروفة كذلك بالكومنلوث البريطاني . وهو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من ٥٢ دولة جميعها من ولايات الامبراطورية البريطانية سابقاً بأستثناء موزمبيق وروندا . للمزيد من التفاصيل ينظر الى الرابط . https: ar.m.wikipedia org /wiki/ دول الكومنلوث . ١٠ - ٣- ٢٠١٨

(٢) نقلاً عن ، انور الهواري ، الاتحاد الاوربي : تساؤلات عربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤١ ، مركز الاهرام ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ٧٥ .

لذلك . فأن بريطانيا تحاول الانضمام للاتحاد الاوربي والذي يمثل أحدى السياسات التي تهدف إلى توحيد أوربا الا انه في الواقع لا يلقى الا تأييد ، للعلل التي تشكو منها بريطانيا بقدر ماتشكو منها شعوب القارة الاوربية . وتمتد مراحل تكوين الجماعة الاوربية وفق تكوين هرمي متمثل في مراحل وهي [١] :-

المرحلة الاولى :- من نهاية الحرب العالمية الثانية الى عام (١٩٨٤) وقد اقتصرت هذه المرحلة في جانب كبير منها على الناحية الاقتصادية وكان العامل المسيطر عليها هو برنامج تعمير اوربا .

المرحلة الثانية :- تقع بين (١٩٨٤ - ١٩٤٩) فيما تحول التقدم في اتجاه الاتحاد الى المجالين السياسي والعسكري .

المرحلة الثالثة :- والتي تبدأ من أوائل عام (١٩٥٠) الى منتصف عام (١٩٥١) كانت فترة تجربة في المجال الاقتصادي انتهت بنجاح كبير . ولقد لعبت بريطانيا نفسها دور كبير في المراحل الاولى من هذه الفترة من ذلك توقيع معاهدة (الاونسكافية) بين بريطانيا و الدول الاسكناوية في فيفري عام (١٩٥٠) والتي كان من أثرها ازالة الكثير من القيود المفروضة على تداول العملة بين الدول الاربع . وكذلك اشتركت بريطانيا في تكوين اتحاد المدفوعات الاوربية عن طريق التعاون الاقتصادي لأوربا في نفس العام .

المرحلة الرابعة :- من منتصف عام (١٩٥١ الى نهاية ١٩٥٤) وقد اتقضت في كفاح بطيء وطويل لجعل هيئة الدفاع الاوربي هيئة ذات قيمة ، الا ان هذه الهيئة لم تجد قبول لها من طرف الدول الاعضاء الخمس ولا اعلان بريطانيا عن استعدادها للاعتراف بها وتشجيع أمريكا لتكوينها . وفي عام (١٩٥٢) عملت بريطانيا على ابداء المزيد من التعاون في مشروعات الوحدة الاوربية . حيث قدم (ايدن) مشروعاً لإدماج الوكالات الثلاث (منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي ، وهيئة الحديد والصلب ومجلس الدفاع الاوربي) ضمن الاطار العام للمجلس الاوربي . [٢]

المرحلة الخامسة :- التي بدأت من عام (١٩٥٥) وأستمرت حتى عام (١٩٥٨) اذ احدثت عدة تطورات ولكن هذه الاحداث لم تشمل بريطانيا ، في عام (١٩٥٦) اقترح وزير الخزانة البريطانية (ماكميلان) بشأن منطقة تجارية حرة تضم السوق المشتركة وأي من دول منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي تؤيد ان تنظم اليها . الا ان الحكومة الفرنسية أعلنت في عام (١٩٥٧) أنها لا تستطيع ابدا الاشتراك في المنطقة التجارية الحرة وبالشروط المقترحة وهكذا أغلق الباب في وجه بريطانيا وأن ترك مواربا قليلاً [٣].

---

(١) ك .م . وورهاس ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ ترجمة حسين قباني ، د. م . ن : الدار القومية للطباعة والنشر ، د ط . ١٩٦٥ ، ص١٤٩ - ١٥٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٣ - ٣٥٦

(٣) ك . م . وورهاس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٣ - ٣٥٦ .

ركزت بريطانيا أهتمامها في هذه الانحاء على انشاء (منظمة التجارة الحرة الاوربية) وكان هذا عام (١٩٥٩) وقد اتبع عدد من الدول وجه النظر البريطانية ، ودخلت هذه المنطقة كلاً من الدنمارك والنرويج وفنلندا والنمسا والبرتغال وسويسرا والسويد وكان مقرها جنيف [١].

لذلك أخذت تطورات الجماعة الاوربية لتصبح قوة اقتصادية بحلول عام (١٩٦٠) شجع (ماكميلان) رئيس وزراء بريطانيا أنذاك الى القول (بأن انضمام بريطانيا الى الجماعات الاوربية ضروري للمحافظة على قوة بريطانيا ونفوذها في العالم) . وهكذا في عام (١٩٦١) قامت بريطانيا طلب الانضمام الى الجماعات الاوربية فرفض دخولها من قبل الرئيس الفرنسي (ديغول) في عام (١٩٦٢) لانه يعتقد أن بريطانيا مرتبطة بالولايات المتحدة ورفض أزدياد نفوذ الامريكي داخل القارة الاوربية [٢].

حاولت بريطانيا الانضمام مجدداً الى الجماعات الاوربية عام ١٩٦٧ الا أنها واجهت معارضته من قبل (شارل ديغول) عام (١٩٦٧) . وهكذا أصبح الامر واضح أنه مادام (ديغول) في السلطة فلن تتمكن بريطانيا من الانظمام الى الجماعة الاوربية . ولكن بعد أستقالة (ديغول) في عام (١٩٦٧) . أجتمع بعدة (جورج بوميدو) مع الرئيس الوزراء البريطاني (ادوزاد هيت)عام (١٩٧١) وبعد عدة مفاوضات طويلة بينهم ، منح بريطانيا العضوية في الجماعة الاوربية وكان دافعها الرئيسي وراء دخولها للجماعة أنها وجدت نفسها ليس لها القدرة على المنافسة في اسوقها التي كانت ضرورية لأقتصادها [٣].

وبعد العديد من المحاولات أصبحت بريطانيا عظواً في الاتحاد الاوربي في عام (١٩٧٣) وهذا الانظمام لم يسر بخطى ثابتة ولم يكن محل قبول الكثيرمن مكونات الشعب البريطاني . وصاحبت العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي صعوبات عدة تميزت بالمد والجزر والهبوط والارتفاع ، لان الانضمام لم يكن أصلاً محل أجتماع البريطانيين لذا بعد عام (١٩٧٥) اي بعد عامين فقط من الانظمام بالسوق . أضطر رئيس الوزراء (هارولد ويلسون) الى الدعوه الاستفتاء شعبي حول العضوية ، وقد نجح (هارولد ويلسون) بعبقريته السياسية ، في اقناع الرأي العام البريطاني بأنه حصل من دول السوق على مايكفي من التنازلات لحراسة المصالح البريطانية ، حيث صوتت نسبة (٦٧،٢ %) لصالح البقاء في الاتحاد الذي كان في ذلك الوقت مجرد منطقة تجارة حرة [٤].

---

(١) لينة جديد ، السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات وأختلاف النتائج ، رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ، ٢٠٤ ، ص١٥ .

(٢) نقلاً عن : به يمان مصطفى محمد ، كارزان محمد قادر ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الامريكية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد٣٥ ، ٢٠١٧ ، ص١١ .

(٣) به يمان مصطفى محمد ، كارزان محمد قادر ، مصدر سبق ذكره . ص ١٢ .

(٤) المصدر نفسه .

حتى بعد أنظمام بريطانيا للاتحاد بقيت العلاقة بينهما علاقة مضطربة ، فبريطانيا نادراً مالعبت دوراً سهلاَ وسلساً في عملية الاندماج الاوربي وهذا هو ما اكسبها لقب الشريك المخالف ، بل أن الاوربيين يرون أن بريطانيا أصبحت شريكا هادماً للاتحاد الاوربي . فلم يمر يوماً دون ان تؤثر السياسات الداخلية البريطانية في الاتحاد الاوربي ، أو تتسبب في مشكلات لباقي الدول . ويمكن وصف العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي بأنها علاقة تقوم على الفيتو والادعاءات ، والابتزاز ومخاطره بريطانيا بمستقبلها في الاتحاد الاوربي ، هو ما جبر وزير الخارجية بريطانيا (فيليب هاموند) ، يقول (أن بريطانيا أصبحت ناراً موقدة تحت الاتحاد الاوربي) [١].

أن علاقة بريطانيا بالاتحاد الاوربي أنتقائية ، ووسيلة تحقيق غاية . ولم تكن تلك الغاية أبدا خلق أتحاد أوربي أقوى وأعمق بقدر ما كانت تحسين قوة أقتصاد بريطانيا في العالم . بمعنى آخر ، يتركز تاريخ العلاقة بين بريطانيا والتحاد الاوربي على ثنائية متناقضة . ومن ناحية أخرى :- دخلت الحكومات البريطانية المتعاقبة بنشاط متسارع في عملية الاندماج الاوربي بهدف تأمين مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية . وقد خلقت هذه الثنائية مشكلات للحكومات البريطانية وتسببت في أحباط باقي دول الاتحاد الاوربي في عدم رغبة بريطانيا بالانخراط بشكل كامل في مسيرة الوحدة البريطانية [٢].

المطلب الثاني

العلاقات الاوربية البريطانية (١٩٩١ - ٢٩٧)

بعد ان اصبحت بريطانيا عظواً في الاتحاد الاوربي عام (١٩٧٣) قامت بعدة محاولات لتأسيس هذا الاتحاد وفق اتفاقية (ماستر يخت) في عام (١٩٩١) كتطور لعملية التكافل الاوربي التي بدأت منذ عام (١٩٤٨) .

من خلال استعراض مسيرة الاتحاد الاوربي لابد من التركيز على معاهدة الاتحاد الاوربي التي عرفت بأسم (ماستر يخت) . والتي اعطت الجمعية الاوربية أسمها الجديد وأعتبرت من أهم الاتفاقيات الاوربية بسبب مادعت اليه من وحدة سياسية وأقتصادية و أوربية ، وتوسيعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الاوربية الذي كان موجوداًمن قبل . وأبرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا . وبروزها كقوة اقتصادية بعد ان أستكملت أعادة توحيد أراضيها. ووحدت المانيا وتشجيع من فرنسا لابد من استكمال البناء الاوربي وفقاً لمستجدات الضروف الدولية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة . ووضع أطاراً جديداً

---

(١) محمد مطاوع ،تحديات الخروج والبقاء : تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٣ ، عام ٢٠١٦ ، المجلد ٥١ ، ص٤٥ .

(٢) محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥

لدعم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية . وهي الوحدة الاقتصادية والنقدية لاوربا . وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الاوربية ، وفي مجالات السياسة الخارجية والامنية [١].

كانت النتيجة معاهدة (ماستر يخت) التي تنص على اليورو والسنك المركزي الاوربي فحسب ، بل نجت ايضاً على اصلاحات مؤسسية وأختصاصات أخرى . فأعطيت الجماعة بعض الصلاحيات في مجالات التعليم والثقافة والصحة العامة ، وتعززت مؤساتها من نواحي عدة ، بما فيها أستماع مجال التصويت بالاغلبية المشروطة في المجلس [٢].

وقعت معاهدة (ماستريخت) في عام (١٩٩٢) ودخلت حيز التنفيذ عام (١٩٩٣) بعد ان واجهت عدد من الصعوبات ، ففي الدنمارك أجرى أستفتاءات شعبيان لرفض المعاهدة في ولهما ، ووفق عليها في الثاني بعد ادخال التعديلات الطفيفة عليها . وفي فرنسا اجري استفتاء شعبي والفق خلاله الناخبون عليها بأغلبيه ضئيله . وفي لندن شهد مجلس العموم عملية تصديق مشحونة ، وفي المانيا أجريت المحكمة الدستورية مداولات مطولة قبل ان تصدر حكمها برفض دعوى بعدم دستورية المعاهدة . بدت هذه الاحداث ، بجانب الشواهد على تراجع قبول الاتحاد بين المواطنين في الدول الاعضاء . مسار قلق ، وبالاخص بالنسبة لاصحاب التوجه الفيدرالي [٣].

قد حصلت عشر دول من اوربا الوسطى واوربا الشرقية عقب تحريرها من الهيمنة السوفيتية ، على الانساب الى الاتحاد وثم سعت الانضمام اليه ، فواجهت مهمة جسيمة تتمثل في تحويل أقتصادياتها وأنضمتها السياسية من السيطرة الشيوعية المركزية إلى اقتصاديات السوق والديمقراطيات التعددية التي تقتضيها العضوية . بحلول عام (١٩٩٧) ارتأى الاتحاد ان خمساً منها احرزت تقدماً كافياً لتوسيع الشروع معها في مفاوضات الانضمام في العام المقبل ، وأستهلت المفاوضات مع خمس اخرى في عام (٢٠٠٠) وبحلول عام (٢٠٠٤) . أنضمت الجمهورية التشيكية وأستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا . أضافة الى قبرص ومالطة ، وفي عام (٢٠٠٧) أنضمت كل من بلغاريا ورومانيا ، كما اعترف أيضاً بترشيح تركيا . لكن المشكلات الاقتصادية والسياسية حالت دون الشروع في المفاوضات حتى عام (٢٠٠٥) ، ويبدو انه مقدر لها ن تضل هكذا لسنوات عديدة ، ولاسيما في ضوء معارضة العديد من الدول الاعضاء . [٤]

([١]) عميرة محمد سعيد ، واقع وأفاق ماستر يخت ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٢٣ .

([٢]) جون بيندر ، سايمون اشروود ، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً ، القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ط١ ،٢٠١٣ ، ص٣٢ .

([٣]) المصدر نفسه ، ص٣٤ .

([٤]) المصدر نفسه ، ص٣٦ .

قد جاءت النتيجة النهائية لهذه الاتفاقيات في معاهدة (لشبونة) المعروفة مسبقاً باسم (معاهدة الاصلاح) وهي اتفاقية دولية لتعديل معاهدتين سابقتين اللتين شكلتا الاساس الدستوري لتأسيس الاتحاد الاوربي . تم توقيع معاهدة (لشبونة) من قبل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي في ١٣ / ديسمبر / (٢٠٠٧)، ودخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الاول / ديسمبر / (٢٠٠٩) ، المعروفة بشكلها المعدل باسم (معاهدة الاتحاد الاوربي ٢٠٠٧) واتفاقية (روما) المعروفة بشكلها المعدل باسم (معاهدة أداء الاتحاد الاوربي ٢٠٠٧) ، كما تعدل البروتوكولات المرفقة بمعاهدة تأسيس (الجماعة الاوربية للطاقة الذرية) [١].

من أهم التعديلات التي تضمنتها معاهدة لشبونة الانتقال من التصويت بالاجماع ليصبح بالاغلبية في (٤٥) مجال لأقرار السياسات على الاقل في مجلس الاتحاد الاوربي ، حيث يتم الاعتماد بموجب الاغلبية المزدوجة ، وضح صلاحيات اكبر للبرلمان الاوربي بحيث يتم انشاء سلطة تشريعية من مجلسين بمشاركة مجلس الاتحاد الاوربي ، تجميع شخصية معنوية للاتحاد الاوربي ، أضافة الى انشاء منصب رئيس المجلس الاوربي والممثل السامي للاتحاد الاوربي لشؤون السياسة الخارجية والامن . كما اعتبرت المعاهدة كل من وثيقة حقوق وميثاق الحقوق الاساسية ملزمين قانونا .ومنحت للمرة الاولى الدول الاعضاء الحق في مغادرة الاتحاد . تنص هذه المعاهدة على استكمال الاجراءات لكل من معاهدة (امستردام) (١٩٩٧) ومعاهدة (نيس) (٢٠٠١) الا ان لهذه المعاهدة معارضو كالعضو الدنماركي السابق في الاتحاد الاوربي (نيس بوند) الذي قال (أنها تزيد من مركزي الاتحاد أضعاف الديمقراطية من خلال نقل السلطة بعيداً عن الناخبين الوطنيين) [٢].

تم البدء باعداد المعاهدة تعديلية وتوقيعها في لشبونة عام (٢٠٠٧) . وكان من المتوقع أنقاذها من قبل جميع الاعضاء في نهاية عام (٢٠٠٨) . ولكن هذا المخطط فشل بسبب الرفض الاول للمعاهدة في حزيران يونيو (٢٠٠٨) من قبل الناخبين الايرلنديين . وهو القرار الذي تم تغيره في الاستفتاء الثاني في تشرين الاول / اكتوبر (٢٠٠٩).

جاء في بيان القمة ضرورة تمكين الاتحاد الاوربي من أتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف (شمال الاطلسي) . بأن يمتلك هذا الاتحاد الهياكل والقدرات الازمة للتخطيط الاستراتيجي آخذين بنظر الاعتبار القدرات الحالية لاتحاد غرب اوربا وتطوير علاقاته مع الاتحاد الاوربي . لقد رحب مجلس أوربا بهذا الامر ، حيث اعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاوربي عن تأييدهم لقيادة أتحاد غرب للعمليات العسكرية مطالبين باستكمال الترتيبات لزيادة التعاون بين الاتحاد الاوربي ودول غرب اوربا . وفي ١٣ ماي (١٩٩٩) ، خلال حملة الحلف في بغسلافيا.

---

(١) معاهدة لشبونة ، نص المعاهدة منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت . بتاريخ ١٥ – ٣ – ٢٠١٨ متاح على الرابط الالكتروني : https : //ar.m. wikipedia . org/ wiki/

(٢) المصدر نفسه .

فقد اعلن رئيس الوزراء البريطاني في السابق (توني بلير) : اذا كان لأوربا ان تاخذ دوراً دفاعياً رئيسياً فهي تحتاج الى قوات حديثة وفي حاجة الى معرفة كيف نعمل معاً ونتعاون ونكمل قدراتنا بعظاً بعظاً ، وهو مايعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضاً المشريات العسكرية .... اذا كانت لدينا شكوك في السابق . فقد ازالتها خبرة كوسوفو بالدور الامريكي وبدفع دول الاتحاد لأمتلاك بنية عسكرية مستقلة ، وذلك يقول (علينا ان نعترف بأننا نحن الامريكيين شجعنا الاوربيين على الاعتقاد بأننا ربما لانكون موجودين لتقديم مساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلاً في اوربا) [١].

قد اخذت العلاقة بين برطانيا والاتحاد الاوربي شكلاً جديداً ، متعة بشكل كبير أثناء ادارة رئيسة الوزراء (مارغرين تا تشر). وتحت قيادة زعيم حزب المحافظين ، ضغطت بريطانيا من اجل مساهمتها في ميزانية منظمة السوق الاوربية المشتركة وأزلة الحواجز التجارية داخل الكتلة . في خطاب بروج الشهير لتانشر. ورفضت فكرت اوربا الاتحادية. وبدلاً من ذلك وصفت المنظمة القارية بمثابة أتفاق بين الدول ذات السادة لأقامة تجارة حرة ، وبعد سنوات قليلة تفاوض خليفتها جون ميجور بشأن خروج بريطانيا من منطقة اليورو [٢].

تنظر الولايات المتحدة الامريكية لبريطانيا على أنها همزة وصل بينها وبين الجماعة الاوربية حتى تتمكن الحفاظ على مصالحها وعلى جانب اخر أيقنت بريطانيا أن علاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة الامريكية وجذب تأييدها سوف يمكنها من الحفاظ على جزء من مكانتها الدولية ، لذلك عززت بريطانيا من سياساتها التي تعمق من علاقاتها مع الولايات المتحدة وعملت على زيادة التعاون مع كافة اعضاء الاتحاد الاوربي في المجال العسكري والدفاع ، فهي تشجع كل المبادرات الاوربية لكن دون المساس بالمصالح الامريكية ويعتبر الغزو الامريكي على العراق بدعم بريطاني كامل أبرز مثال على حرص بريطانيا على علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية . أين استمرت بريطانيا في دعم الغزو الامريكي بل وشاركت فيه على الرغم من معارضة العديد من الدول الاوربية [٣].

الا أن بحلول نهاية شهر يونيو (٢٠١٥) ، تم كشف النقاب عن (وثيقة سرية) مسربة عن لقاء خاص بين (كاميرون) وقائد اوربي ، أشارت الى ان مطالب رئيس الوزراء بريطانيا متواضعة بهدف ضمان موافقة باقي دول الاتحاد الاوربي عليها وضمان بقاء بريطانيا بالاتحاد الاوربي . أهم ما أشارت اليه الوثيقة أن كاميرون مستعد لتخفيض سقف مطالبة بتعديل الاتفاقيات ، والاكتفاء بضمانات قانونية ، أو بروتوكول يغير الاتفاقيات ، عندما يكون ذلك ممكناً في المستقبل ، وأن كاميرون لديه مخاوف حقيقية من ان حملة (لا) يتسم تمويلها

---

(١) هيبة عربي ، تداعيات الانسحاب ، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الاوربي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين– المانيا ، ط١ ، ٢٠١٨ ، ص٦٠ .

(٢) سعد سالم شلبي ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، عدد ٦٠ ، دمشق ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣٥ – ٢٣٩ .

(٣) هنية غربي ، مصدر سبق ذكره ،ص١١٠ .

من رجال أعمال بريطانيين ، وان الاتحاد الاوربي يجب ان يجعل نفسه صديقه لرجال الاعمال البريطانيين ، لكي يواجه هذه الحملة المتوقعة [١].

وفقاً لتلك الوثيقة من المتوقع أن يطالب كاميرون من القمم الاوربية المتعاقبة بأنه يفضل أن تبقى بريطانيا داخل الاتحاد الاوربي معدل ، او تم اصلاحه ، وانه سيقوم حفلة للتصويت بنعم في الاستفتاء المزمع اجراءه اذا حصل على عدد من الاصلاحات [٢] :-

(١) منع مهاجرين الاتحاد الاوربي الى بريطانيا من طلب منافع العمل لمدة اربع سنوات.

(٢) حق الخروج البريطاني من التزام الاتحاد الاوربي التاريخي ، والذي يعود الى اتفاقية (روما) المرسة للجماعة الاوربية في عام (١٩٥٧) في خلق اتحاد أوربي اعمق بين شعوب اوربا .

(٣) وضع ضمانات في مصلحة الدول الاوربية غيرالاعضاء في منطقة اليورو بهدف ضمان الايتم تخطى مصالحها في التصويت من الدول الاعضاء في منطقة اليورو في السوق الاوربية الموحدة .

(٤) اعطاء البرلمانات الوطنية الحق في المجتمع معاً بهدف رفض اي تشريع يصدر على المستوى الاوربي يتعارض مع مصالح الدول القومية .

يمكن تفسير الجدل في الداخل البريطاني في حول البقاء أو الانسحاب من عضوية الاتحاد الاوربي بأنه عندما عصفت أزمة اليورو بالاتحاد الاوربي ف (٢٠٠٨ -٢٠٠٩). أستغلتها الاحزاب المتشككة بالوحدة الاوربية ، خاصة حزب الاستقلال البريطاني ، في تحويل الجدل السياسي البريطاني نحو فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد. فقد كان المتشككون القدامى بالوحدة الاوربية يقبلون بفكرة ان الاتحاد هو مصلحة الاقتصاد البريطاني. اما المتشكوون الجدد فهم يدعون بأن السوق الاوربية الموحدة تقييد لمصالح الاقتصادية البريطانية [٣].

بدأ الجدل عندما قدمت الحكومة الاستلافية البريطانية بقيادة حزب المحافظين ، في عام (٢٠١٠) مايعرف بفكرة الاستفتاء المعطل ، بحيث ان أيه اتفاقية أوربية تعطى السلطات اكبر لبروكسل على حساب بريطانيا يجب ان يتم التصديق عليها من خلال تصويت وأستفتاء شعبي . ومع بداية عام (٢٠١٣) القى كاميرون رئيس الوزراء البريطاني الحالي خطاب رسمي أشار فيه الى عزم حزبه ، أجراء استفتاء على البقاء او الخروج من الاتحاد في نهاية (٢٠١٧) [٤].

([١]) محمد مطاوع، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ .

([٢]) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

([٣]) محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

([٤]) المصدر نفسه ، ص٤٥ .

المبحث الثاني

أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي

المطلب الاول : الاسباب السياسية والقضائية

من أهم الاسباب التي أدت الى خروج بريطانيا من الاتحاد هي الاسباب السياسية والامنية والتي كانت لها دور كبير في الخروج منها :-

١- الهجرة واللجوء السياسي :-

نعدام أهم الشروط التي تقوم عليها النظام الاقليمي وهو التعامل مع العالم الخارجي كوحدة واحدة وهذا ما يفقده الاتحاد الاوربي من خلال انعدام وجود أقتراب أوربي موحد للتعامل مع القضايا الامنية لاسيما قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الاوربية .بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين الى دول الاتحاد الاوربي خلال عام (٢٠١٥) حوالي (١٠٨) مليون مهاجر وأمام هذه الاعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين . أنقسمت الاراء في دول الاتحاد الاوربي مابين أفكار الاحزاب اليسارية الداعمة للهجرة والمتسلحة بالمبادئ الانسانية وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم ، التي قام عليها الاتحاد الاوربي أساساً ، وبأتفاقيات حقوق الانسان والطفل الاجئ . ومابين افكار الاحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة والتي لاترى من المهاجرين الجانب الانساني ، بل تراهم على شكل تهديدات ، عادت الاحزاب الى المشهد السياسي الاوربي بعد تفاقم ازمة المهاجرين . أستفدت اوربا من الهجرة لمواجهة التحديات الديموغرافية . اذ لها فوائد وآثار ايجابية على الدولة . لكن الاوضاع اختلفت بظهور الهجرة الغير شرعية . فالاعداد الهائلة وضعت علامات استفهام حول منافع هذا النوع من الهجرة [١].

أن الاثار الديموغرافية للهجرة الشرعية تكون غالباً مدروسة بحيث لاتشكل تهديداً لهوية البلد المستقبل . أما الهجرة الغير الشرعية فمن الصعب التحكم بنتائجها على الصعيد الديموغرافي . وهذا ما دفع بالاحزاب اليمينية المتطرفة المعادية لها غير الشرعية إلى اعتبار ان المهاجرين قنبلة مؤقتة للتغيير وجه اوربا على المدى القريب . ولذات السبب قررت بريطانيا الانفصال من الاتحاد الاوربي .وذلك من اجل التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ، لتنضم كندا واستراليا ونيوزلندا وهي الدول التي تخطوا حثيثاً للاستثمار في ثروات افريقيا القارة البكر . في وقت تتشابك فيه دول المحور (المانيا – فرنسا – ايطاليا – اسبانيا) والتي

---

(١) رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على اوربا وابعادها ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني . العدد (٩٨) . موقع http : // www. lebarmy . gov. lb /ar/content

تتمركز في الاتحاد الاوربي وليس كما يعتقد البعض بنهم سيحلون الاتحاد الاوربي ، وسبب ذلك حاجة الدول لبعضها البعض من اجل الوقوف في وجه مناورات التحالف الامريكي البريطاني [١].

يواجه الاتحاد الاوربي ودول الاعضاء خمس اشكاليات كبرى فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها وتتمثل هذه الاشكاليات فيما يلي [٢] :-

الاشكالية الاولى :- تدور حول نقطتين تتمثل الاولى بتحول قضايا الهجرة من كونها قضايا أقتصادية في الماضي الى قضايا امنية وسياسية في المقام الاول في الاونة الاخيرة ، أما الثانية فتتمثل بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الاوربي فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الاوربي ودوله على عملية أتخاذ القرار).

الاشكالية الثانية :- تتعلق بحقيقة أن اوربا هي (قادة المهاجرين) وانه بين ما معضم الدول الاوربية تتجه اجرءات لتقييد حركة المهاجرين والحد من التدفق ، فان اقتصاديات هذه الدول ،خاصة الدول الاوربية جنوب المتوسط لايمكن ان تعمل بكفاءة من دون تدفق الايدي العاملة الرخيصة من الدول الاخرى،وخاصة شمال شمال افريقيا . فدول الاتحاد الاوربي تمر بتغيرات جذرية في تركيبتها الديموغرافية (تزايد معدلات الاعمار) والتي يجب اتباع سياسات تستهدف سد العجز المتوقع في بعض المجالات الاقتصادية .

الاشكالية الثالثة :- تتمثل بعدم وجود أقتراب أوربي موحد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الاوربية . وتنقسم هذه الاشكالية إلى نقطتين :تتعلق الاولى بوجود صراع قانوني وسياسي بين معسكرين وهما معسكر الدول الاوربية جنوب الوسط ، الدول التي على خط المواجهة المباشر مع البحرة غير الشرعية والاكثر أستقبالا للمهاجرين غير الشرعيين . (اسبانيا – ايطاليا – اليونان – قبرص – مالطا) في مقابل معسكر الدول الاوربية في وسط وشمال اوربا (فرنسا – بريطانيا – المانيا – وغيرها من الدول) حول تحمل اعباء وتكلفة أستقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي وفي أستقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين ، بينما يرى معسكر الدول الاوربية في وسط وشمال أوربا أن ذلك يتعارض مع اتفاق (دبلن) أما النقطة الثانية فتتعلق بواقع أن اتجاه معظم الدول العربية

---

(١) المصدر نفسه .
(٢)

المطلب الثاني

الاسباب الاقتصاديه والاجتماعية والعسكرية

قبل التطرق الى الاسباب الاقتصاديه علينا التكلم قليلا عن العامل الهوياني البريطاني وتأثيره على حكومتها والذي أتضح من خلال رفض بريطانيا الانضمام الى منطقة اليورو وتمسكها بعملتها الوطنيه أضافه الى عدم قبولها الدخول في اتفاقيه ستنغن أو حتى الدخول في منطقه الحدود المفتوحة بين دول أوربا. في الوقت ذاته ساهم تقبل عملة اليورو في بقيه الدول الدول أن معظم العملات الاوربيه تعد حديثه نسبيا او تم تبينها من طرف دول أخرى بعكس(الجنيه الاسترليني) ،(فالمارك الالماني) فرضته أمريكا بدل الرانجيمارك) بعد هزيمة (هتلر) .و(الاسكودا) حل محل (الريال) بعد الاطاحه في البرتغال، في حين أخذ (الفرنك) البلجيكي من فرنسا و(الجليدر) الهولندي من فلورسنا، أما بالنسبه لبريطانيا فقد سبقت فرنسا ب(٦٠٠) عام في أتخاذ عملة وطنيه موحده وعلى المانيا وايطاليا بقرن كامل. ولم يحدث منذ (١٣٠٠) عام أن استبدلت بريطانيا (الجنيه الاسترليني) أو غيرت فيه الكثير، هذه العراقه هي التي جعلت البريطانيين يرفضون أستبدال عملتهم المحلية بعمله (أجنبيه) لاتحمل شيئا من رموزهم الوطنيه خصوصا صوره الملكة. هذا ماقد يهدد الهويه والسمات الثقافيه البريطانيه ويؤدي الى زوالها، نجد أن كل من السويد والدنمارك رفضا اليورو بناء على أستفتاء شعبي عام ، في حين رفضته بريطانيا بسبب تحفظها حيال كل مايمس هويتها الخاصة. [١]

أما أذا تحدثنا عن الجانب الاقتصادي، فقد ذهب خبراء أستراتيجيون بأن أختيار الشعب الانكليزي الانفصال عن الاتحاد الاوربي ويتعلق بحسابات داخليه متعلقه بالاتحاد الاوربي، ب ومرتبط بصراع القوى على التقاسم الدولي عام (٢٠٣٠) فالعالم يعيش الموجه الاولى من موجات تغيير النظام الاقتصادي العالمي الذي سيبدأ عام (٢٠٣٠) والعاصفه الحقيقيه لهذا التغير ستبدأ في عاد(٢٠٢٠) . [٢]

---

(١) فهد عامر الاحمدي ، امبراطوريه اليورو www.alriyadh.com/٢٩٩٠٧ ١٩/٣/٢٠١٨

(٢)سليم الحكيمي، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي: الدراسات والاشار الاستراتيجيه لعام (٢٠٢٠) ،مركز الدراسات والاستراتيجيه والدبلوماسيه www.csds. ventre. Com

أن وجود أحتياطي المال لايعني بقاء النظام المالي قائما ومستمرا، وثروه ١٠٠ملياردير متساوي مافي جيوب ٣,٥ مليار أنسان على الكره الارضيه، لن يقوم ذلك إلى استمرار النظام وديمومته، لذلك بدأ العالم يبحث من جديد من أجل الاستثمار ولانتاج، ومن المتوقع زيادة في النمو السوق خلال المرحله الجديده التي يتوجه فيها العالم لاستثمار الاموال في الانتاج، والبحث عن مصادر الطاقه المتجددة، ومايترتب على ذلك من معادلات الطلب والعرض ولذلك فأن تركيا تملك الارضيه لتحقيق الامرين، كما ان تستطيع استغلال وجودها في افريقيا، وكذلك في اسيا. حيث يتوقع الخبراء وصول حجم الاعمال في القاره الافريقيه الناميه لمبلغ(٦) تريليون دولار بحلول عام(٢٠٣٠) وسترتفع أعداد الطبقه الوسطى في الهند من ٥٠مليون ،الى ٤٧٥ مليون، وقد يصل مليار نسمه في الصين، مما يعني انه بحلول عام (٢٠٣٠) سيولد في هاتين الدولتين(١,٥) مليار مستهلك من طبقه وسطى، وهذا يعادل ثلاث اضعاف عدد المستهلكين الاتحاد الاوربي حاليا. [١]

في عام (٢٠١٦) ،استيقظ العالم على انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي، الامر الذي اعتبره المراقبون زلازلا سياسيا وأقتصاديا عنيفا تتعدى اشارة حدود بلدان الاتحاد الاوربي الى دول العالم اجمع. وقد تسبب نتيجه الاستفتاء في هزة عنيفه للاسواق العالميه حيث تسببت في تراجع سعر الجنيه الاسترالييني امام الدولار والعملات الاخرى، ليسجل تراجع نحو ١٥% امام الدولار وهي اكبر تراجع تسجله عملة دوليه بيوم واحد كذلك خسارة البورثات العالمية وصلت لاكثر من ٢تريليون دولار حيث سجلت بورصات لندن وباريس وفرانكفورك تراجعات حادة، حقق مؤشر (نيكي) اكبر خسارة له منذ عام ٢٠١١ ، كما هبطت اسعار النفط باكثر من ٦% كل ذلك ضاعف من اللجوء الى الاسواق الذهب التي شهدت ارتفاع تاريخي للاسعار بنسبه ٥,١٥ % نتيجة المستثمرون لشراء معدن الذهب كملاذ استثماري اكثر امنا في أموال الازمات الاقتصادية، كما انتشرت المخاوف حول صدمة الاقتصاد العالمي تؤدي الى مزيد من الركود والتباطؤ الاقتصادي في القارة الاوربية بجانب التأثير الحاد على الاستقرار المالي العالمي وليس البريطاني والاوربي فقط وأحتمالية الانزلاق الى ازمة أقتصادية مثاليه لازمة عام (٢٠٠٨) . [٢]

---

(١) سليم الحكيمي، مصدر لبق ذكرة

(٢) احمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية/ ٢٠١٦/ص ٠١

لذلك كان تتبع تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي محاولة للوقوف على حقيقه تلك المخاطر بصفه عامه وطبيعه المخاطر التي من المتوقع أن يتعرض لها الاقتصاديين الربي والمصري تأثيرا بهذا الحدث وذلك من خلال النقاط التالية والتي فيها من المسؤول عن الانزلاق الى الهاويه، حيث لم يكتف (ديفيد كاميرون) رئيس الوزراء البريطاني بالامتياز الذي حصل عليه من الاتحاد الاوربي عام (٢٠١٢) باعفاء بريطانيا من الاتفاق المالي الاوربي بعد اعتراضها على البند الثالث، الذي يتيح للمحكمه الاوربيه صلاحيه مراقبه الموازنات المحليه وفرض عقوبات بمقدار ٥,١% من الناتج المحلي، لم يكفيه الوضع المتميز الذي تتمتع به بريطانيا داخل الاتحاد بموجب (٤) أستثناءات من قوانين الاتحاد وهي : ميثاق الحقوق الاساسيه – السياسة النقديه والاقتصاديه بموجب بروتوكول (٢٥) من أتفاقيه ماستريت –الحرية والامن والعداله بموجب بروتوكول (٣٦) من معاهدة (لشبونه) – والاستثناء الاهم من بند حريه تنقل الاشخاص في المنطقه الستنجن بموجب بروتوكول (١٩) من معاهدة (لشبونه) .[١]

أنصاع الاتحاد العام (٢٠١٦) لمطالب بريطانيا الاربعه وهي:

١–اليورو ليس العملة الوحيدة بلاتحاد.

٢–بريطانيا غير ملزمه بأندماج سياسي. أوربي ابعد مما يتجه الوضع القائم.

٣–تقيد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على أعانات أجتماعيه خلال ال (٤)سنوات الاولى من اقامتها .

٤–منح البرلمانات الوطنيه مزيد من السلطه في الاعتراض على تشريعات بروكسل في حال رفض ٥٥%من اعضاء البرلمانات الوطنيه أقرار التشريع كما حصل على تسويه على تضاعف وضع بريطانيا المتميز. [٢]

---

(١) أحمد ذكر الله، مصدر لبق ذكرة، ص٢

(٢) أحمد ذكر الله، مصدر لبق ذكرة، ص٢

الاسباب العسكرية

كان نظام الأمن الأوربي خلال الأربعة عقود(١٩٤٧-١٩٨٧) الماضية قائما على قاعدة اساسية عسكرية لان النظام الشرعي كان شاملاً بأبعاده الأيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية ، وحاملاً التهديدات الان وسيلة هذا الأخير وآلياته الاجرائية كانت في الاخير الجهاز العسكري ولكن بداية مع نهاية الحرب الباردة فأن التهديدات الجديدة التي يواجهها الاتحاد الأوربي تبدو أكثر تعقيدا من معالجتها نظرا لطبيعتها المتعددة الاشكال والمصاعب ، لذلك اصبحت المقارنة الجديدة لمسائل الامن الأوربي في هذه الجهة تركز على فرصة تحديد طبيعة التهديد والاخطار القادمة من الجذب الناتجة من الاضطرابات السويوثقافية والاختلافات الاقتصادية والبيئية وذلك من سياق تحول شامل تمر من هذه المجتمعات يشمل الجوانب الاقتصادية والديمغرافية والسياسية ، ان خطورة هذه التحولات الجديدة تكمن في طبيعتها عبر الوطنية ، الشيء الذي يستدعي التصدي لخطورة وتهديد مواجهتها كأمر عاجل ضمن إطار تعاوني شامل ، يؤكد الأوربيون اليوم على خطر عدم الاستقرار الاجتماعي وسوء التنمية الاقتصادية في دول المتوسط ، وفضلا عن انتشار مشاكل الإرهاب الدولي الجريمة المنظمة والهجرة السرية التي اصبحت تحتم على دول الاتحاد تبني استراتيجية ومباعدات آنية شاملة ومتوسعة تشمل قطاعات الاقتصاد التنمية والهجرة. [١]

نظراً لتغير مضامين الامن في فترة ما بعد الحرب الباردة من الامن العسكري الى الأمن الإنساني بمفهومه المابعد حداثي يوجب الامر على الاتحاد الأوربي بناء سياسته الآنية المشتركة على هدف اساسي هو حماية الإنسان ومن أي أخطار او تهديدات تهدد سواء حياته ، ظروف عيشه ، صحته ، ثقافته ، ومعتقداته ، اذ قامت على مبدأين هما : المبدأ الأول / التأكيد من عدم المساس سيادة الدول الاعضاء في الاتحاد الأوربي، المبدأ الثاني / تمثل في بناء تلك السياسة الآنية المشتركة بشكل جماعي واتفاق حول جميع الأهداف والمرتكزات المسيطرة مسبقاً. [٢]

وان وجود احتياطي المال لا يعني بقاء النظام المالي قائما ومستمراً ، وثروة ١٠٠ مليار تساوي ما في جيوب ٣،٥ مليار انسان على الكرة الأرضية ولن يقوم ذلك الى استمرار النظام وديمومته، لذلك بدا العالم يبحث من جديد من اجل الاستثمار والانتاج ، ومن المتوقع زيادة في النمو السوق خلال المرحلة الجديدة التي يتوجه فيها العالم لاستثمار الاموال في الانتاج ، والبحث عن مصادر الطاقة المتعددة ، وما يترتب على ذلك من معادلات الطلب والعرض ولذلك فأن تركيا تملك الأرضية لتحقيق الامرين ، كما انه تستطيع استغلال وجودها في أفريقيا ، وكذلك في آسيا ، حيث يتوقع الخبراء وصول حجم الاعمال في القارة الأفريقية النامية لمبلغ (٦) تريليون دولار بحلول عام (٢٠٣٠) وسترتفع أعداد الطبقة الوسطى في الهند من ٥٠ مليون

---

(١) خديجة بثنة ، السياسة الامنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ـــ ، ٢٠١٤ ،ص٤٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥١.

الى ٤٧٥ مليون ، وقد يصل مليار نسمة في الصين ، مما يعني انه بحلول عام (٢٠٣٠) سيولد في هاتين الدولتين (١،٥) مليار مستهلك من طبقة وسطى ، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف عدد المستهلكين الاتحاد الأوربي حالياً. [١]

في عام (٢٠١٦) استيقظ العالم على انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي ، الامر الذي اعتبره المراقبون زلزالا سياسيا واقتصادياً ، تتعدى اشارة حدود بلدان الاتحاد الأوربي الى دول العالم اجمع ، وقد تسبب نتيجة الاستفتاء في هزة عنيفة للأسواق العالمية حيث تسبب في تراجع سعر الجنيه الإسترليني أمام الدولار والعملات الأخرى ، ليسجل تراجع نحو ١٥% اما الدولار وهي اكبر تراجع تسجله عملة دولية بيوم واحد كذلك خسارة البورصات العالمية وصلت لأكثر من ٢ تريليون دولار ، حيث سجلت بورصات لندن وباريس وفرانكفورت تراجعات حادة ، حقق مؤشر (نيكي) اكبر خسارة له منذ عام ٢٠١١ ، كما هبطت أسعار النفط بأكثر من ٦% كل ذلك ضاعف من اللجوء الى اسواق الذهب التي شهدت ارتفاع تاريخي للأسعار بنسبة ٥،١٥% نتيجة اتجاه المستثمرين لشراء معدن الذهب كملاذ استثماري أكثر امناً في أحوال الأزمات الاقتصادية ، كما انتشرت المخاوف حول صدمة الاقتصاد العالمي ادى الى مزيد من الركود والتباطؤ الاقتصادي في القارة الأوربية بجانب التأثير الحاد على الاستقرار المالي العالمي وليس البريطاني والأوربي فقط واحتمالية الانزلاق الى ازمة اقتصادية مشابهة لأزمة عام ٢٠٠٨. [٢]

لذلك كان تتبع تداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوربي معادلة للوقوف على حقيقة تلك المخاطر بصفة عامة وطبيعة المخاطر التي من المتوقع ان يتعرض لها الاقتصادين العربي والمصري تأثيرا بهذا الحدث وذلك من خلال النقاط التالية والتي منها من المسؤول عن الانزلاق الى الهاوية ، حيث لم يكشف (ديفيد كاميرون) رئيس الوزراء البريطاني الامتياز الذي حصل عليه من الاتحاد الأوربي عام (٢٠١٢) باعفاء بريطانيا من الاخفاق المالي الأوربي بعد اعتراضها على البند الثالث الذي يتيح للمحكمة الأوربية صلاحية مراقبة الموازنات المحلية ، وفرض عقوبات بمقدار ٠،٥% من الناتج المحلي ، لم يكفيه الوضع المتميز الذي يتمتع به بريطانيا داخل الاتحاد بموجب (٤) استثناءات من قوانين الاتحاد وهي :-

ميثاق الحقوق الأساسية – السياسة النقدية والاقتصادية بموجب بروتوكول (٥) من اتفاقية ماستريت – الحرية والأمن والعدالة بموجب بروتوكول (٣٦) من معاهدة (لشبونة) – والاستثناء الأهم من بند حرية تنقل الاشخاص في المنطقة بموجب بروتوكول (١١) من معاهدة (لشبونة). [٣]

انصاع الاتحاد عام (٢٠١٦) لمطالب بريطانيا الاربعة وهي :-

---

(١) سليم الحكيمي ، مصدر سبق ذكره.

(٢) أحمد ذكر الله ، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٦ ، ص١. https://elpss.eg.org/

(٣) احمد ذكر الله ، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

١- اليورو ليس العملة الوحيدة بالاتحاد.

٢- بريطانيا غير ملزمة باندماج سياسي اوربي ابعد لما يتيحه الوضع القائم .

٣- تقيد حصول المهاجرين من دول الاتحاد على اعانات اجتماعية خلال الـ (٤) سنوات الاولى من اقامتها.

٤- منح البرلمانات الوطنية مزيد من السلطة في الاعتراض على تشريعات بروكسل ، في حال رفض ٥٥% من أعضاء البرلمانات الوطنية اقرار التشريع ، كما حصل على تسوية على تضاعف وضع بريطانيا المتميز.[١]

نظراً لمفهوم الامن فقد تم تحديد أبعادها(السياسة الآنية) على النحو التالي : منها البعد والبعد الاقتصادي والاجتماعي ، فيما يخص (البعد العسكري) : يقوم على اساس أن الإقليم دائماً يبقى في حال متأهبة لأي طارئ او تمديد عسكري يمس سيادته الداخلية ويتضمن مجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحديد حد مقبول من الأمن حيث يتم الاعتماد على برامج الاتفاق العسكري والتسامح وفقاً لمنظور كل دولة للأمن ولكن في صعد المتفق عليه داخل الإقليم الأوربي الموحد حتى لا يحصل الاختلال داخل البيت الأوربي الواحد.

البعد الاقتصادي :- يتمركز حول القدرات الاقتصادية وثورات الاتحاد الأوربي سواء كانت الثورات داخل الاقليم الأوربي او عبارة عن مناطق نفوذ في مناطق أخرى من العالم وذلك من أجل الوصول الى تحقيق الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء. [٢]

البعد الاجتماعي :- يقوم على التأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال نبذها لمظاهر الاستغلال كافة وسعيها الى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع والفرد للوصول الى مجتمع سعيد آمن لأن هناك علاقة بين البعد الاجتماعي للسياسة الدول الأوربية وتحقيق الأمن الإنساني ، فأوربا تسعى الى خلق مجتمع يشعر في ظل الجميع بالعدالة والمساواة وتحريره من الظلم ، ولان جوهر العدالة الاجتماعية هو تحرير الانسان من الظلم الاجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص واحترام منظومة حقوق الانسان، لذلك سعى الاتحاد الأوربي في سياسته الآنية الى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الاجتماعية. [٣]

سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي الى حرمان الاتحاد من أحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين فيه، اللتين يعتمد عليها في وضع استراتيجياته الدفاعية على السوق العالمي ، وهما بريطانيا وفرنسا ،

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) خديجة بتثة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١.

(٣) المصدر نفسه ، ص٥١.

وبالنسبة الى بريطانيا نفسها فتكون تداعيات الخروج أقل عليها من الاتحاد الأوربي ، فالتعاون الدفاعي الوثيق بينها وبين فرنسا يعد الأكبر في نطاق أوربا، وهو في الأصل تعاون ثنائي غير مرتبط بمنظومة الاتحاد الأوربي وسبق للدولتين أن عانت من بطء التقدم في التعاون الأمني والدفاعي داخل منظومة الاتحاد الأوربي.

وفي مجال الاستخبارات والأمني ونجاحه فيما يتعلق بأمن الحدود ، لا يتوقع ان يكون لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي اثر كبير عليها او على الاتحاد الأوربي بعدما الاتحاد تعاني حاليا ضعف التنسيق الأمني بينها ، وهو ما ظهر من هجمات باريس وبروكسل ، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الإستخباراتي والمعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن الوطني قبل الإرهاب على تعاونها مع الولايات المتحدة أكثر من أوربا .

وتشير بعض التوقعات الى أن فرنسا قد تقلل من التعاون الدفاعي الوثيق بينها وبين بريطانيا لصالح تشكيل نواة دفاعية أوربية مشتركة ، نظم كل من (بولندا– ألمانيا – فرنسا) او ما يعرف بمجموعة (نايمار) إلا انه من غير المؤكد ما إذا كانت ألمانيا مستعدة فعلياً للمشاركة في تعاهد من هذا النوع. [١]

وفيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة ، فمن المتوقع ان يضعف خروج بريطانيا موقفها وموقف الاتحاد الأوربي في المفاوضات ايجابية بخصوص اتفاقية الشراكة الأصلية للتجارة والاستثمار المعروفة باسم (TTIP) : التي تهدف الى خلق أكبر منطقة تجارية مرة في العالم بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ، وهي اتفاقية كانت تعول عليها بريطانيا بهدف تحديد صادراتها للولايات المتحدة الأمريكية ، على عكس كثير من دول الاتحاد التي كانت تتخوف من إغراق الأسواق الأوربية بالمنتجات الأمريكية ، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية ولم تستعد التوصل الى اتفاقية (TTIP) في حال خروج بريطانيا من الاتحاد ولأنه ستكون هناك صعوبات كبيرة في إقناع الكونغرس بالمصادقة على الاتفاقية وبعد خروج أحد أهم الاقتصادات الأوربية من الاتحاد. [٢]

من ناحية ثانية قد يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الى منها حرية اكبر في عقد اتفاقيات ثانية استراتيجية واقتصادية مع كل من الولايات المتحدة وكندا بدون أن تكون مقيدة بالسياسات الخارجية والاقتصادية للاتحاد الأوربي. [٣]

---

(١) التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد ، وحدة الدراسات الأوربية السياسية ، ٢٦ يونيو ٢٠١٦ ، ص٧–٨ ، على الرابط https://www.politic.dz.com/threads/tdayiat-xrag.britaaia.mnald ttxhad.alurbi.٥٠٦x

(٢) المصدر نفسه ، ص٨.

(٣) التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨.

تسعى دول الاتحاد الأوربي لتقوية جبهتها الداخلية لمواجهة الإرهاب باتخاذ سياسات أمنية جديدة تتضمن تبادل المعلومات فيما بينها وكذلك مع الدول المنطلقة ومع واشنطن، من المرجح ان تكون بريطانيا اقل أمنا وأكثر تعرضاً من قبل الجماعات الإرهابية ، فرغم أن خروجها يعطيها قوة أكثر من مسك حدودها الخارجية ، لكنها سوف تخسر الكثير من الدعم المعلوماتي فالتهديدات لم تعد تقديرية وتأمين الامن لم يعد محل الحدود امام عالم وسائل التواصل الاجتماعي ، (السايبر) ولم تعد أي دولة قادرة على مواجهة الإرهاب وحدها.

ما زالت دول الاتحاد تعاني من صعوبات تعزيز تعاونها الإستخباراتي لحماية أمنها القومي أما تحديات الإرهاب ، فالاتحاد الأوربي خلال هذا العام (٢٠١٦) نجح نسبيا بتعزيز التعاون المعلوماتي في مواجهة خطر المقاتلين الاجانب وكذلك في مواجهة تدفق المهاجرين الغير شرعيين واللاجئين. [١]

إن خروج بريطانيا من الاتحاد يعني حرمانها من وكالة (فرونتيكس) الخاصة بمراقبة الحدود وكذلك خسارتها الى الخدمات المعلوماتية التي تقدمها (يوروبول) وكذلك المركز الأوربي لمكافحة الإرهاب ، وما يزيد بحاجة بريطانيا أمنيا الى أوربا ان الشبكات الإرهابية تكون متصلة أكثر من بلد ، وخرجت بريطانيا يعني عدم تمكنها من دخول الى أنظمة المعلومات الرقمية الخاصة بمكافحة الإرهاب والسجل الجنائي. [٢]

يقول العقيد ريتشارد كيمين وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الارهاب في مكتب رئيس الوزراء " ان خروج بريطانيا مفيداً امنياً حيث تكون من اخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا يدخل المملكة المتحدة" ، اذا ان المغيرة الرئيسية ليبوروبرل هو انه يتم تعقب واعتقال المجرمين الذين يعبرون الحدود من قبل القوات المتعددة الجنسيات ومع ذلك فبريطانيا تعد جزيرة واحتمال عبر المجرمين لحدودها منخفض جداً مما يجعل المغيرة الرئيسية ليبوروبول لا حاجة لها الى جداً ما ، واذا كانت اهداف تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة حيث سيكون التركيز اقوى كثيراً على معالجة هذه المسألة [٣] .

يرفض البعض مقولة ان خروج بريطانيا بهدف المسائل الامنية البريطانية عن طريق الحد من تبادل البيانات والمعلومات بسبب الحقائق التالية : أولا : في مجال السياسية الخارجية والدفاع يصرف على حلف الناتو [٤] مهم . ثانياً : يقولون ان مايهم الاستخبارات البريطانية هي المجموعة الرئيسية المسماة العيون

---

(١) جاسم محمد ، التداعيات الأمنية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي والمركز الأوربي للسياسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات مايو ٣ ، ٢٠١٧ على الرابط https://www.puroparabct.com/ ٢٠١٨/٣/٢٨ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) نقلا عن نوار جليل هاشم ، خروج بريطاينا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، مجلة المستقبل ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠-٢٠١٨ ، ص٤٥ .

(٤) الناتو : منظمة حلف شمال الأطلسي : هي منظمة تأسست عام ١٩٤٩ بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في ٤ ابريل سنة ١٩٤٩. يشكل الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. ثلاثة من اعضاء الناتو (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) هم اعضاء

الخمس التي تربط بريطانيا وامريكا وكندا واستراليا ونيوزيلندا، ويعد الخروج ليكون من السهل تكرار التعاون مع اوربا. ثالثاً : يقولون ان الاتحاد الاوربي يظر ليس فقط لان بعض الاعضاء لا يعول عليهم ولكن لان محكمة العدل الاوربية يمكن ان تحكم في القضايا الامنية مما يدعم السلام في بريطانيا [١] .

في الحديث عن الامن نجد ان اثني عشر من كبار الشخصيات العسكرية البريطانية بما في ذلك رؤساء لمكاتب وزراء الدفاع ، ومنهم اللورد برامول جوك ويقوم ان الاتحاد الاوربي هو عمود متزايد الاهمية لامتنا ولاسيما في هذا الوقت من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط وقال وزير الدفاع مايكل فالون انه ومن خلال الاتحاد الاوربي يمكننا تبادل السجلات الجنائية وسجلات المسافرين والعمل معاً على مكافحة الارهاب ونحن بحاجة الى الوزن الجماعي للاتحاد الاوربي عند التعامل مع الارهاب ، وفي العهد الجديد اي ما بعد الخروج تريد المملكة المتحد ان تظهر لبقية العالم انها لا ترغب في الانعزالية ولا تزال ملتزمة تماما بملف الشمال الاطلسي والامم المتحدة ونتيجة لذلك يتعين على وزارة الخارجية البريطانية العمل بجد لمنع هذا الخروج لانه يحد من نفوذ بريطانيا على الساحة العالمية وقد يكون من الصعب العمل مع دول الاتحاد الاوربي بشأن القضايا مثل سوريا وروسيا وايران والازمات فير المتوقعة [٢] .

دائمين في مجلس الامن الدوليتمتعون بحق الفيتو وهم رسميا دول حائزة للأسلحة النووية. ويقع المقر الرئيسي للناتو في هارين، بروكسل، بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة الحلفاء يقع بالقرب من مونس، بلجيكا.

الناتو هو تحالف يتكون من ٢٩ بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا. وتشارك ٢١ دولة أخرى في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مع مشاركة ١٥ بلدا آخر في برامج الحوار المؤسسي. للمزيد انظر https://ar.wikipedia.org/wiki/

(١) المرجع نفسه.

(٢) نقلا عن نواز جليل هاشم ، مصدر سبق ذكره.

المبحث الثالث

اثار الخروج البريطاني من الاثر الاوربي

سوف يؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي على الاقتصاد البريطاني وسياسة الهجرة وكذلك على العمالة وهذا ما دفع الحكومة البريطانية لعمل الترتيبات لانتقال مواطني الاتحاد الاوربي الموجودين حالياً في بريطانية ، الا ان هذه الاجراءات ليست اكيد وليست واضحة في الوقت نفسه .

المطلب الاول

العلاقة المستقبلية بين الطرفين

قد تسببت مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في إحداث هزة لبروكسل، فضلا عن إرسال موجات صادمة إلى مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن البعض لا يزال يقول إن خروج بريطانيا قد يجعل العقول والأذهان الأوروبية تركز على الحاجة للإصلاح وإعادة إنعاش التكتل وإخماد القوى الشعبوية. وبعد أن شرعت بريطانيا رسميا مفاوضات مغادرة الاتحاد الأوروبي في ٢٩ مارس (آذار) الماضي، بدأ فهم وإدراك واقع المشاحنات المطولة حول بنود الخروج، مما أضاف مزيدا من الغيوم إلى الأفق المضطرب بالفعل في الاتحاد الأوروبي. ولكن هل يمكن للضغوط الخاصة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أن تفيد هذا التكتل؟ وجاءت الإجابة على لسان شتافان لينه، وهو باحث زائر في معهد «كارنيغي يوروب» ومدير عام سابق للشؤون السياسية في الوزارة النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية، الذي يقول إنه يعتقد في ذلك. وقال لينه في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية: «مع قليل من الحظ، أعتقد أن الاتحاد الأوروبي قد يكون على طريق أفضل عندما يحين وقت خروج المملكة المتحدة». وأضاف: «سوف يبقى في ذلك الوقت ٢٧ عضوا، ولا أرى أي دولة أخرى تحذو حذو المملكة المتحدة». [١]

وقال إن «خروج بريطانيا يجعلنا، نحن التكتل الذي سيضم ٢٧ عضوا، أكثر إصرارا وأكثر توحدا عن ذي قبل».

وهناك حاجة ماسة للوحدة بين الأعضاء الـ٢٧ الباقين، حيث لا يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوى عامل ضاغط واحد من بين كثير من العوامل الضاغطة المتزايدة على الاتحاد الأوروبي. ووفقا لوكالة الأنباء الألمانية الإخبارية ، يواجه التكتل أزمة داخلية على خلفية تزايد خطر الإرهاب والمشكلات المالية في منطقة اليورو وعدم التضامن بشأن أزمة المهاجرين ، وهي عوامل أسهمت جميعها في زيادة الاتجاه الشعبوي

([١]) مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا يتخذ شكل الانحناء ولكنه لا يزال بعيداً عن الانكسار تاريخ النشر ٢٠١٧/٤/٦ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/٢٥ على موقع المجلة العربية الدولية http://arb.majalla.com/٢٠١٧/٠٤/article٥٥٢٥٨١١١

المتشكك في الاتحاد الأوروبي داخل الدول الأعضاء. وذكر شتافان لينه أن التعاون الفرنسي الألماني يمكن أن يبدأ في إدخال الإصلاحات على التكتل بحلول عام ٢٠١٨ مما يساعد الاتحاد الأوروبي على حل قضايا مثل المشكلات المالية في منطقة اليورو، والمأزق الذي يتعلق بأزمة الهجرة. [١]

هناك تخوف من الاتحاد الاوربي ، حيث يون الاخير امام سيناريوهات ثلاثة ، امام مؤيد من الوحدة الاوربية او الانغماس في مشكلات الاوربية او الانهيار والتفكك [٢] .

يتمثل السيناريو الاول : حدث المزيد من الوحدة الاوربية وهو ما يمكن الحصول عليه او فقدان دولة عضو مثيرة للقلاقل والاضطرابات . وهو ما يسمح للاتحاد الاوربي بالتحرك بسهولة وبينما لا يسمح فرنسا والمانيا للاعتراضات البريطانية بأن تعطل مسيرة الوحدة الاوربية ، وفقت دائماً كبديل لتوجه وأفكار الوحدة الاوربية .

في حين يتمثل السيناريو الثاني : في انغماس الاتحاد الاوربي في مزيد من المشكلات الاوربية فقد يستمر الاتحاد الاوربية في التعطل والتوقف في مسار الوحدة الاوربية ، لان غياب بريطانيا عن منطقة اليورو لن يعني ان قيادة عملية الوحدة قضية التقشف الاقتصادي ودرجة اشراف ورقابة المؤسسات فوق القومية على الدول الاعضاء في ظل السيناريو يتزايد وضع الهيمنة الفرنسية الالمانية على الاتحاد.

في حين يتمثل السيناريو الثالث والأخير : في احتمال تفكك الاتحاد الاوربي نفسه بسبب مشكلات منطقة اليورو ، فأذا أولى خروج بريطانيا الى اضعاف الزام المانيا سواء بالاتحاد الاوربي او بمنطقة اليورو، فيواجه الاندماج الاوربي احد اكبر الاختبارات له حتى الان. بالإضافة الى ذلك ، ادت المطالب البريطانية بإعادة التفاوض حول شروط عضوين من الاتحاد الى تحذيرات شديدة من باقي دول الاعضاء من انه اتحاد حسب الطلب ، وهو امر غير مقبول ، لانه سيدفع دول الاعضاء الاخرى لتقديم طلبات مشابه لبريطانيا ، وهذا يعني مزيد من الضعف في كيان الاتحاد الاوربي.

يمكن توضيح السيناريوهات المحتملة للعلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي . وكذلك يمكن تصور السيناريوهات المتوقعة للعلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي بعد الاستفتاء على النحو الاتي : في حال قرر الشعب البريطاني التصويت لمصلحة خروج بريطانيا من الاتحاد تظل احتمالات التوصل من خلال المفاوضات الجديدة الى روابط بين بريطانيا كدولة غير عضو والاتحاد الاوربي ممكنه مهناك ثلاث سيناريوهات متوقعة .

---

(١)مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا يتخذ شكل الانحناء ولكنه لا يزال بعيداً عن الانكسار ، مصدر سابق .

(٢) محمد مطاوع ، تحديات الخروج والبقاء : تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٣ ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٥٣ .

الاول يعرف بالنموذج النرويجي : ان تترك بريطانيا الاتحاد الاوربي وتنظم الى المنطقة الاقتصادية الاوربية ، وهو يعطيها من الدخول الى السوق الاوربية الموحدة ومع امكانه الدخول الى بعض الخدمات المالية ولن مع تحريرها من قواعد الاتحاد الاوربي الخاصة بالزراعة والاسماك وسائل العدالة الا ان وفق هذا السيناريو لن تتحقق مطالب المؤيدين لخروج بريطانيا ففيما يتعلق بالسيادة لايوجد لدى النرويج اي سيطرة على قواعد السوق الاوربية . وفيما يتعلق بالتكلفة الاقتصادية يدفع النرويج اكثر مما تدفعه بريطانيا للاتحاد الاوربي وفيما يتعلق بالمهاجرين لاتزال هناك طريقة للخروج والدخول في المنطقة الاقتصادية.

الثاني وهو ما يعرف بالنموذج السويسري : ان بريطانيا اقل سويسرا والتي ليست دولة عضو بالاتحاد ولكنها تتفاوض مع على اتفاقيات تجارية على اساس قطاع بأخر بمعنى دخول مباشر الى السوق الاوربية الموحدة ، من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة ويعني خروج بريطانيا وفق هذا النموذج انها سوف تعيد التفاوض على اتفاقيات ثنائية محددة مع الاتحاد الاوربي.

اما السيناريو الثالث وما يعرف بالنموذج التركي : ينادى حزب الاستقلال البريطاني بهذا السيناريو وذلك بأن تبرم بريطانية اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاوربي بحيث يتم اعفاء بريطانيا من حرية الحركة المواطنين ولكن في المقابل سيفقد البريطانيون حقهم في الحركة داخل الاتحاد الاوربي ، وتصبح ترتيبات وجود نحو مليوني مواطن بريطاني يعيشون في دول الاتحاد الاوربي ير معلومة وغير موحدة. [١]

المطلب الثاني

مستقبل الاتحاد الاوربي سواء بالبقاء كما هو او تفككيه

مصير الامن الاوربي بين الاستقلالية والديمومة ، ذات مرة من سبعينات القرن المنصرم تساءل وزير خارجية أميركا هنري كيسنجر «بمن أتصل هاتفياً إن أردت أن أخاطب الأوروبيين؟»...

خيل لكثيرين أن الاتحاد الأوروبي قد أضحى مرة وإلى الأبد خط الاتصال الساخن بين القارة الأوروبية وبقية العالم، غير أن الانسحاب البريطاني الأخير من الاتحاد والذي جاء بمثابة زلزال قوي هز أركان البيت الأوروبي الكبير بات يطرح سؤالاً جذرياً عن حال الاتحاد ومآله وهل سيتفكك بخروج بريطانيا أم أن كرامة بقية العناصر الأوروبية الفاعلة، لا سيما الألمان والفرنسيين، لن تسمح أبداً بإظهار البريطانيين وكأنهم كانوا عند لحظة بعينها حجر الزاوية في ذلك الاتحاد؟ [٢]

([١]) محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤-٥٥.

([٢]) أميل أمين ، المانيا وفرنسا .... اوربا الجديدة وملامح الدولة السوبر ، بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨ على موقع www.jawlany.com المانيا_وفرنسا_وأوربا الجديدة

يستلزم الجواب الغوص بعيداً من المشهد الحالي، والرجوع إلى التاريخ الأوروبي القريب الذي كانت حزازات الصدور الأوروبية فيه لا تزال قائمة، بعد حربين عالميتين، بين الإنكليز من جهة والألمان بصفة خاصة من جهة أخرى. في العام ١٩٦٧ حذر الزعيم الفرنسي التاريخي شارل ديغول في لقاء مع نحو ألف ديبلوماسي فرنسي داخل قصر الإليزيه، من أن بريطانيا تملك «كراهية متجذرة» للكيانات الأوروبية، بل أبعد من ذلك كان الرجل استشرافياً عندما حذر من أن فرض بريطانيا كعضو في السوق الأوروبية المشتركة سيؤدي إلى تحطيم السوق. والمعروف تاريخياً أن بريطانيا لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي إلا بعدما ترك ديغول مقاليد الحكم وغادر قصر الإليزيه عام ١٩٦٩، وقد أصبحت بريطانيا دولة كاملة العضوية في السوق الأوروبية المشتركة، غير أن توقعات ديغول يبدو أنها كانت خلف الباب رابضة للأوروبيين، وها هي تتحقق.

التحالف الفرنسي الألماني : من دون شك، فإن ذلك لا ينفي أنه ستكون هناك آثار سلبية على الاتحاد الأوروبي جراء تلك السياسات التي من المتوقع أن تتبناها بريطانيا، وفقا لتقديرات سياسية أوروبية، لكن حدة الخلافات في الرؤى داخل الاتحاد ربما تتقلص بعد خروج بريطانيا، وبالتالي ربما يكون هناك مزيد من التنسيق الأوروبي، لاسيما بين الدول الرئيسية في الاتحاد على غرار فرنسا وألمانيا التي لا تبدي اهتماما متزايدا بالتداعيات التي تنتهجها الصراعات الإقليمية في المنطقة فحسب، بل إنها تنخرط بشكل مباشر في بعض تلك الصراعات على غرار التدخل الفرنسي في شمال مالي والمشاركة في الحرب ضد الإرهاب، ويبدو أن تلك الدول سوف تتجه أيضا إلى رفع مستوى تعاونها مع العديد من القوى الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة على المستويين الأمني والاقتصادي [١].

اشار "باري بوزان" في مركب الأمن الإقليمي عن متغيرات النظرية المتمثلة في الصداقة/ العداوة" معتبرة في ذلك أن العلاقات الأمنية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذا المنافسة أو التعاون بين الأطراف الإقليمية [٢].

وهذا ما ينطبق بالضبط على العلاقة العدائية التي كانت بين فرنسا وألمانيا والتي قادت ثلاثة حروب قارية بين ١٨٧٠-١٩٤٥ وأن إنهاء هذا الصراع سهل عملية السلام بعد الحرب العالمية الثانية [٣] .

وتحول إلى تحالف بين الطرفين، هذا التحالف يعتبر حجر الزاوية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي سواء في البدايات الأولى أو بعد الانسحاب البريطاني.

---

(١) إميل أمين، "ألمانيا وفرنسا... أوروبا الجديدة، وملامح "الدولة السوبر"، موقع: ألمانيا وفرنسا أوروبا – الجديدة وملامح www.jawlany.com بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/٢٩ .

(٢) عامر مصباح ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن ، القاهرة ، دار الكتب الحديث ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٣١٣ .

(٣) المصدر نفسه.

عانت دول الاتحاد الأوروبي مع العالم أجمع ثقل سبع سنوات عجاف عصفت بالاقتصاد العالمي، منذ الأزمة الكبري في عام ٢٠٠٨. ورغم أن الاتحاد وعملته الرسمية قد صمدا طيلة هذه المدة بكل عقباتها، فإن الأعوام القليلة المقبلة سوف تكون عسيرة علي الاتحاد، حسب توقعات المراقبين. وتتراوح التوقعات بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي واستمراريته ما بين التوقيع بالانهيار الكامل، خلال خمس سنوات قادمة، أو احتمال الاستمرار مع المعاناة في الحفاظ علي الأوضاع القائمة الحالية. أما المتفائلون ممن توقعوا إعلان الفيدرالية الأوروبية، أو تقديم نموذج التكامل الرائد عالميا، فقد تراجعت أصواتهم، بل وخفتت تماما، بعد أن أصبح أقصي آمال الاتحاد متمثلا في البقاء، لا النجاح، أو التفوق.[١]

وفي ظل هذا الترقب والتشاؤم، سيضطر الشركاء الأوروبيون إلي الإجابة علي أسئلة من شأنها أن تقرر مصير الاتحاد الذي قد يصيبه الجمود أو التدهور، بل وربما الانهيار الكامل. وتأتي الأسئلة الاقتصادية علي رأس الأسئلة الملحة بشأن مستقبل الاتحاد، حيث إن الأزمة الاقتصادية قد كشفت عن نقاط الضعف المفصلية في البنية الهيكلية، والامتداد المؤسسي للاتحاد.

وتأتي أزمة اليورو علي رأس هذه الموضوعات، حيث إن تسع دول فقط من أصل ٢٨ دولة - أعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تتخذ اليورو عملة رسمية لها، ألا وهي بريطانيا، والسويد، والدنمارك، وكرواتيا، وبلغاريا، والمجر، وبولندا، والتشيك، ورومانيا. أما بقية الدول الأعضاء في الاتحاد، فترزح تحت أزمة كبري، سببها انخفاض قيمة العملة في السوق العالمية، بالإضافة إلي اضطرارها- خاصة ألمانيا- إلي ضخ مبالغ ضخمة نقدية، ومساعدات نوعية لدول الجنوب. وأصبح الطرح الخاص بالانسحاب من منطقة اليورو يتردد في الدوائر الأوروبية، سواء من طرف الداعمين أو المدعومين بشأن دول عدة، أبرزها اليونان. حيث إن اليونان قد عجزت عن سداد قسط الدين المستحق لشركائها الأوروبيين في نهاية مايو ٢٠١٥، والبالغ قدره ٣٠٠ مليون يورو. ورغم أن المانحين قد عقدوا جلسات مفاوضات عدة مع الحكومة اليونانية من أجل الاتفاق علي مخرج من الأزمة، أو إعادة جدولة الدين بما يتناسب والعثرة الاقتصادية في اليونان، خرج جان كلود جانكر، رئيس المفوضية الأوروبية، بتصريحات اتهم فيها رئيس الوزراء اليوناني، تسابيراس، صراحة بأنه يعرقل أي جهود للتفاهم مع الدائنين، ويصر علي أن سياسات التقشف وقبول الدعم المالي الأوروبي، التي قبلتها الحكومات الأسبق عليه في اليونان، هي ما أدت إلي تفاقم الأزمة الاقتصادية في اليونان.[٢]

---

(١) نوار جليل هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، المصدر السابق

(٢) عامر مصباح ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن

وبشكل عام، لا يمكن إنكار أن فرض سياسة التقشف علي الحكومات الأوروبية، التي اضطرت إلي الاستدانة من الاتحاد، وعلي رأسها اليونان وإسبانيا، قد ألقي بظلاله علي ثقة تلك الشعوب بالمشروع الأوروبي بأكمله. فلابد أن نتذكر أن تسابيراس رئيس وزراء يوناني منتخب، أي أن آراءه المناوئة للسياسات الاقتصادية للاتحاد، وكراهيته المعلنة لإنجيلا ميركل، وسياسة التقشف، واتهام الاتحاد الأوروبي بالتسبب في إفشال اليونان اقتصاديا، هي نفسها آراؤه المعلنة التي قادته وتحالفه اليساري الذي يشاركه التوجهات إلي النجاح في الانتخابات، واعتلاء سدة الحكم في هذا القطر الأوروبي المهم. كذلك، أتت الانتخابات البلدية في إسبانيا - خلال مايو الماضي - بنتائج أبرزت تقدم اليسار والأحزاب القومية الجهوية علي حساب اليمين المعتدل والوسط، والذي كان علي وفاق مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا فيما يخص خطط التقشف الحكومي، وسياسات ربط الحزام.

فاليونان وإسبانيا كلتاهما شهدت معدلات بطالة وصلت في عام ٢٠١٣ إلي قرابة ٢٥، وهي معدلات غير مسبوقة ارتبطت بتطبيق سياسات التقشف، وخفض الإنفاق الحكومي، وبالتالي تقليل فرص التوظيف والتشغيل للعمالة الوطنية، وهو ما جعل مواطني البلدين يتشككون في جدوي ربط اقتصاداتهم باقتصاد أوروبا، ومنطقة اليورو. ومن ثم، طرح السؤال الأكبر حول جدوي بقاء بلادهم في الاتحاد الذي قادهم حسب رأيهم - لهذا التدهور الاقتصادي. وهو ما يقابله تذمر لدي دول الشمال والغرب الأوروبي، خاصة ألمانيا، والتي يري مواطنوها وتصرح العديد من وسائل الإعلام بها بأن الجنوب "الكسول" غير المنتج يريد أن ينام القيلولة، بينما يعمل الألمان دون كلل أو هوادة لإعالة تلك الشعوب المتنطعة. ومرة أخري، يبرز السؤال حول حساب المكسب والخسارة من بقاء ألمانيا، وكذلك الدول المستقرة اقتصاديا، في اتحاد بدأ فتيا، ثم توسع جنوبا وشرقا ليثقل أقدامه باقتصادات مهترئة لا تملك بني تحتية تنافسية.[١]

وتأتي أزمة الهوية في أوروبا لتطرح أسئلة من نوع آخر حول مدي استعداد الأوروبيين، ليس لمشاركة المصير مع أوروبيين آخرين ينتمون لدول وطنية مختلفة عنهم فحسب، بل عن مدي استعداد المواطن الأوروبي لقبول المهاجرين من آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط ممن دفعتهم الظروف الطاحنة في بلادهم إلي اللجوء أو الهجرة شمالا، بحثا عن فرص في القارة العجوز. وبينما تبدو قضية الهجرة كقضية ثانوية تتعلق ببضعة آلاف من المهاجرين الفقراء، أو اللاجئين الهاربين من صراعات محلية دامية، فإنها أدت إلي طرح أسئلة أعمق وأخطر، من أهمها الطرح البريطاني الحالي بشأن حرمان المهاجرين إلي بريطانيا من المزايا الاجتماعية،

---

(١)محمد مطاوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥

ومن حرية التنقل والعمل في الاتحاد الأوروبي لمدة أربع سنوات، عقب منحهم حق الإقامة في المملكة المتحدة، وهو ما يراه فقهاء الوحدة الأوروبية تخليا بريطانيا عن الأساس الذي قام عليه التكامل الأوروبي، ألا وهو حرية المواطنين في التنقل والعمل، سواء بشخوصهم أو برءوس أموالهم. بل إن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلي طرح تساؤل حول استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي بشكل عام، حيث إنها لم تنضم لمنطقة اليورو، لكنها ترتبط بسياسات ومبادئ عامة تحاول الفكاك منها أيضا.. فماذا بقي لبريطانيا للتمسك بعضويتها في الاتحاد والحقيقة أن مسألة البقاء أو الانسلاخ عن الاتحاد الأوروبي كانت، ولا تزال، إحدي القضايا المؤثرة في مسار الانتخابات في عدة دول أوروبية. وأظهر استطلاع للرأي - أُجري في بريطانيا قبل الانتخابات العمومية وتحديدا في فبراير ٢٠١٥ - أن ٥١ ممن استطلع رأيهم يفضلون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي برمته. وهي نتيجة مقاربة لمعظم استطلاعات الرأي التي أجريت حول الموضوع نفسه في بريطانيا من قبل هيئات رسمية وغير رسمية أكثر من مرة. ويسعي حزب المحافظين تحديدا لإقناع البريطانيين بالخروج من الاتحاد الأوروبي، مع البقاء في السوق الموحدة، وهو وضع أشبه بما تقوم به النرويج الآن. إلا أن الجانب السلبي لهذا الإجراء يتمثل في استمرار التزام بريطانيا بسياسات السوق المشتركة، دون أن تتمكن من صياغة أو اتخاذ القرار في بروكسل، في حال انسلاخها عن الاتحاد.

إذن، لم تعد قضية الهجرة تطرح تساؤلات حول ارتداء الحجاب، أو التعددية اللغوية والثقافية في الاتحاد الأوروبي، أو حتي تصاريح الذبح الحلال، أو ختان الأطفال، وغيرها من قضايا الاندماج الثقافي. فالأوروبيون المتشككون في جدوي إقالة رفاقهم في الاتحاد من عثرتهم الاقتصادية ليسوا بطبيعة الحال علي استعداد لاستقبال المهاجرين، ومشاركتهم فرص الحياة التي يرزحون بفعل ضآلتها.[١]

فأسئلة الخروج من الاتحاد الأوروبي، أو علي الأقل منطقة اليورو، أصبحت مطروحة وبقوة، وإن اختلفت الأسباب في دول أسست هذا التجمع، وحاربت لعقود للحفاظ عليه. فما بين ألمانيا، المنزعجة من كسل شركائها، وبريطانيا التي تريد الانسلاخ من واجبات العضوية، والحفاظ علي المزايا الاقتصادية، إلي اليونان وإسبانيا وشعبيهما المنددين بسياسات التقشف، لم يعد من المضمون أن ينهار الاتحاد، وأن تنفرط حبات عقده واحدة تلو الأخرى.[٢]

---

(١)مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا يتخذ شكل الانحناء ولكنه لا يزال بعيداً عن الانكسار ، مصدر سابق .

(٢) محمد مطاوع ، تحديات الخروج والبقاء : تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، المصدر السابق

إذن، فاستمرار الاتحاد الأوروبي مرهون بتحديات اقتصادية وسياسية، وكذلك تحديات تتعلق ببناء الثقة بين الشعوب الأوروبية، وتماسك النسيج المفترض أنه قد بني بينها علي امتداد القرون الماضية. فربما يجب علي ألمانيا ومؤيديها من محبذي سياسات التقشف إدراك حجم وخطورة الغضب العارم في الأقطار التي تعاني سداد أقساط الدين العام.

فعلي الأطراف جميعها أن تعمل علي إيجاد صيغة توافقية، وحل وسط يضمن إنعاش الاقتصادات المتعثرة لدول الجنوب دون استفزاز لدافع الضرائب في دول الشمال والغرب. وعلي ألمانيا أيضا أن تتخذ موقفا شجاعا، وتتقدم الصفوف لتولي القيادة، بعد أن أمضت عقودا طويلة في بناء صورتها الجديدة كأمة مسالمة تسعي إلي تعزيز الوحدة والتكامل في أوروبا. كما أنه يجب علي الحكومة البريطانية الجديدة التريث في طرح استفتاء للانسحاب من الاتحاد علي الناخبين البريطانيين، أو علي الأقل إعلام الناخب البريطاني بالصورة الكاملة لتبعات الانفصال.(١)

ويبقي الرهان علي الطبيعة الإنسانية الأميل إلي السلم والاستيعاب المجتمعي في التعامل مع المهاجرين بحسبانهم حالات إنسانية - في معظم الوقت - قد تؤدي استضافتها إلي تدعيم النسيج الأوروبي بعناصر شابة، تفيد الإحصاءات بأنها تتناقص في القارة العجوز يوما بعد يوم. فقد أثبتت التجربة أن ملايين المهاجرين ممن استوطنوا دولا، مثل فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، كانوا في معظمهم عناصر نافعة ومنتجة للمجتمع المستضيف. لذا، فعلي الاتحاد الأوروبي ألا ينسي أو يتناسي دوره الإنساني في استيعاب المهاجرين الجدد، خاصة اللاجئين منهم، وأن يحاول توفيق أوضاعهم، وتدريبهم، وإدماجهم في المجتمع الأوروبي بصورة لا تثير استفزاز مواطني الاتحاد، ولا تخل بواجبات الاتحاد الإنسانية في الوقت نفسه.

وبشكل عام، فإنه قد أصبح واجبا علي جميع صناع القرار وقادة الرأي في أوروبا دق ناقوس الخطر في وجه العلو المطرد للتيارات اليمينية المتعصبة في طول القارة وعرضها. فبين مظاهرات الكراهية العلنية ضد المسلمين في ألمانيا، إلي طرد قبائل الغجر من فرنسا، والاعتداء علي الآسيويين في بريطانيا، إلي رفض استقبال اللاجئين وطردهم من السواحل الإيطالية واليونانية، يبدو جليا أن أوروبا تتراجع عن الصورة التي حاولت التمسك بها لعقود طويلة، أعقبت الحرب العالمية الثانية التي لم تكن لتنشب لولا تصاعد نبرة الاستعلاء القومي، والحركات الفاشية والنازية المتعصبة.(٢)

---

(١) نوار جليل هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، المصدر السابق، ص٧٢

(٢) عامر مصباح ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن، المصدر السابق ،ص١٧٧

الخاتمة

جاءت تجربة الاتحاد الأوروبي منذ بدايتها الأولى نتيجة للأوضاع الاقتصادية المنهكة بالدول الأوروبية، ويبدو من وجهة نظر بريطانيا أن هذا الأخير هو أسلوب قاري بحث يهدف إلى توحيد أوروبا إلا انه في الواقع لا يلقى إلا تأييدا ضعيفا في بريطانيا سواء من حزب العمال أو حزب المحافظين لكنه يعتبر مشروعا كفيلا بأن يهيأ حاا نظريا للعلل التي تشكو منها بريطانيا بقدر ماتشكو منعا شعوب القارة الأوروبية.

لا طالما اعتبرت بريطانيا نفسها، ولاسيما المحافظين منها دولة أطلسية أكثر منها دولة أوروبية متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة، رافضة بذالك أي موقف يهدف إلى توحيد الدفاع الأوروبي ودفعه إلى الأمام خارج حلف شمال الأطلسي.ومنه خرجت الدراسة بمجموعة من

الاستنتاجات وهي كالتالي:

أولا/ التكامل الأوروبي نحو مسار الدفاع الأوروبي المشترك أثناء الحرب الباردة كان يتم بتخطيط ومتابعة أمريكية وأول تلك الخطوات كانت منطلقا نحو تأسيس حلف الشمال الأطلسي، وبذالك كان الأمن الأوروبي قد اتخذ منحنى كبير اتجاه الولايات المتحدة الامريكية بعدما أدركت الدول الأوروبية عدم قدرتها على ضمان أمنها وأنها لا يمكنها أن تحفظ أمنها إلا تحت المظلة الأمريكية وبرعايتها

ثانيا/ يعتبر التفاهم الألماني -الفرنسي المتين الذي شكل عنوان المرحلة الأوروبية بعد الحرب الباردة، المحرك الأساسي الذي دفع القارة الأوروبية على سكة الوحدة مرورا بالعديد من المحطات الهامة التي جعلت هذا التعاون القلب النابض للإتحاد الأوروبي واللسان المتحدث والمعبر عن تطلعاته وأهدافه. وقد شكل تقارب هذا الأخير دفعة إيجابية لدور أوروبا في النظام العالمي الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب الباردة، وراهن الكثيرون على كونه عنق الزجاجة الذي تخرج عبره أوروبا من تحت المظلة الأمريكية ونظام الأحادية القطبية

ثالثا/ أصبح الاتحاد الأوروبي نتيجة استحداثه صيغة جديدة للأمن الأوروبي على مفترق الطرق إما البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية التي أوكلت لها مهمة الدفاع عن أوروبا عن طريق حلف الشمال الأطلسي كما كان إبان مرحلة الحرب الباردة، أو الاستقلال عن الولايات المتحدة وانتهاج سياسة أمنية ودفاعية أوروبية موحدة وتحمل أعباء ذلك الاستقلال. في هذه المرحلة بالذات بدأت الانقسامات داخل هذا الأخير واستند الموقف الأوروبي من مسالة الأمن على اتجاهين متعارضين: اتجاه استقلالي يرى ضرورة أن يكون لأوروبا سياسة مستقلة بمعزل عن الناتو، واتجاه أطلسي يرى أن تطوير سياسة دفاعية لأوروبا يجب أن يكون ضمان الحلف الأطلسي ومثل هذا الاتجاه بريطانيا.

التوصيات

أ- المصلحة المشتركة منعدمة في الاتحاد الأوروبي وهناك صعوبة في تحديدها وهذا ما اشار إليه "زبيغنيو بريجنسكي"مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "أن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة، يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدى الاتحاد الأوروبي" .هناك اختلاف وتباين في المصالح، وهذا مايتبين مع بريطانيا التي تعمل على تحقيق مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصلحتها الذاتية حفاظا على مكانتهة المميزة داخل الاتحاد الأوروبي من جهة وبمكانتها العالمية من جهة أخرى مستخدمة في ذلك علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- أهمية التكامل في حد ذاته منعدمة في الاتحاد الأوروبي فمنها من تسعى إلى تحقيق الدور الإقليمي ومنها من تسعى إلى تحقيق الدور العالمي وليس تحقيق التكامل بمعناه الحقيقي.

ج- فيما نظريات التكامل والاندماج التي تتمثل عموما في المدرسة الدستورية، الوظيفية، الوظيفية الجديدة، الليبرالية المؤسساتية.

المصادر

- **القران الكريم**
- **الكتب**

١- احمد ذكر الله، التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية/ ٢٠١٦/

٢- جون بيندر ، سايمون اشروود ، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً ، القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ط١ ،٢٠١٣

٣- عامر مصباح ، المنظورات الاستراتيجية في بناء الامن ، القاهرة ، دار الكتب الحديث ، ط١ ، ٢٠١٢

٤- عميرة محمد سعيد ، واقع وأفاق ماستر يخت ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص٢٣ .

٥- هيبة عربي ، تداعيات الانسحاب ، تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الاوربي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين- المانيا ، ط١ ، ٢٠١٨

٦- وورهاس ، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ ترجمة حسين قباني ، د. م . ن : الدار القومية للطباعة والنشر ، د ط . ١٩٦٥

- **المجلات والدوريات**

١- انور الهواري ، الاتحاد الاوربي : تساؤلات عربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤١ ، مركز الاهرام ، القاهرة : ١٩٩٧

٢- ايمان مصطفى محمد ، كارزان محمد قادر ، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي وتأثيره في العلاقات البريطانية – الامريكية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد٣٥ ، ٢٠١٧

٣- سعد سالم شلبي ، مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومي ، عدد ٦٠ ، دمشق ، ١٩٩٩

٤- محمد مطاوع ، تحديات الخروج والبقاء : تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٣ ، القاهرة ، ٢٠١٦

٥- محمد مطاوع ،تحديات الخروج والبقاء : تعقيدات العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٠٣ ، عام ٢٠١٦ ، المجلد ٥١

٦- نوار جليل هاشم ، خروج بريطاينا من الاتحاد الاوربي : دراسة في الاسباب والتداعيات ، مجلة المستقبل ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٠-٢٠١٨

- **الرسائل والاطاريح**

١- خديجة بثنة ، السياسة الامنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ـــ ، ٢٠١٤

٢- لينة جديد ، السوق الاوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات وأختلاف النتائج ، رسالة ماجستيرغير منشورة ،جامعة تشرين ،كلية الاقتصاد ، ٢٠٤.

- **المواقع الالكترونية**

١- أميل أمين ، المانيا وفرنسا .... اوربا الجديدة وملامح الدولة السوبر ، بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨ على موقع
www.jawlany.com المانيا_وفرنسا_وأوربا الجديدة

٢- التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد ، وحدة الدراسات الأوربية السياسية ، ٢٦ يونيو ٢٠١٦ ، ص٧-٨ ، على الرابط https://www.politic.dz.com/threads/tdayiat-xrag.britaaia.mnald ttxhad.alurbi.٥٠٦x

٣- جاسم محمد ، التداعيات الأمنية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي والمركز الأوربي للسياسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات مايو ٣ ، ٢٠١٧ على الرابط https://www.puroparabct.com/ ٢٠١٨/٣/٢٨ .

٤- الكومنلوث : - رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنلوث بالانكليزية common wealth of Nations)) ويرمز لها CN معروفة كذلك بالكومنلوث البريطاني . وهو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من ٥٢ دولة جميعها من ولايات الامبراطورية البريطانية سابقاً بأستثناء موزمبيق وروندا . للمزيد من التفاصيل ينظر الى الرابط https: ar.m.wikipedia . org /wiki / دول الكومنلوث . ١٠ - ٣- ٢٠١٨

٥- فهد عامر الاحمدي ، امبراطوريه اليورو ٢٩٩٠٧www.alriyadh.com/ ١٩/٣/٢٠١٨

٦- مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا يتخذ شكل الانحناء ولكنه لا يزال بعيداً عن الانكسار تاريخ النشر ٢٠١٧/٤/٦ ، تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٣/٢٥ على موقع المجلة العربية الدولية http://arb.majalla.com/٢٠١٧/٠٤/article٥٥٢٥٨١١١

٧- معاهدة لشبونة ، نص المعاهدة منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت . بتاريخ ١٥ - ٣ - ٢٠١٨ متاح على الرابط الالكتروني : https : //ar.m. wikipedia . org/ wiki /

٨- رولان مرعب ، تداعيات الهجرة غير الشرعية على اوربا وابعادها ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني . العدد (٩٨) . موقع http : // www. lebarmy . gov. lb /ar/content
٩- سليم الحكيمي، خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي: الدراسات والاشار الاستراتيجيه لعام (٢٠٢٠) ،مركز الدراسات والاستراتيجيه والدبلوماسيه www.csds. ventre. Com